الفصل الثالث عشر

العراق

لمحة تاريخية:

العراق هو أحد الأقطار العربية الكبرى، يرجع تاريخه إلى أقدم العصور، ويسمى بلاد الرافدين (دجلة والفرات)، وتبلغ مساحته حوالي ٤٤٨,٧٤٢ كم٢ وعدد سكانه حوالي واحد وعشرين مليوناً. ويشكل العراق النصف الشرقي من الهلال الخصيب، أما النصف الغربي فهو بلاد الشام.

نشأت في العراق حضارات ومدنيات قديمة ترجع إلى الألف الثالث ق.م وتعاقبت على أرضه امبراطوريات عدة، قامت بدورهم في عصور التاريخ، نظراً لموقعه الجغرافي المتوسط بين الشرق والغرب، ولوفرة الأراضي الخصبة وغزارة المياه، وكذلك لوجود معادن مهمة في أراضيه، ومن أهم هذه الإمبراطوريات الآكادية، والبابلية، والآشورية، والكلدانية، وبضعف الكلدانيين احتل الفرس العراق عام ٥٣٩ق.م وظل الفرس يحكمون العراق مدة ألف سنة إلى أن هزمهم المسلمون عام ١٤هـ. وخضعت العراق بذلك للحكم الإسلامي، وظلت العراق تتلألأ وتزدهر تحت الحكم العربي الإسلامي إلى زمن آخر خليفة عباسي وهو المستعصم بالله، الذي سقطت بغداد في زمنه على يد المغول سنة ٦٥٦هـ، والتي دك هولاكو عرضها وأنزل بها الخراب والتدمير[١].

(١) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٧، ص٨٩-٩٠.

منذ سقوط الدولة الإسلامية العباسية، عاش العراق عدة قروناً عدة ظل عدة حكومات، المغولية، الإيلخانية، والجلائرية، والقرة قونيلو، والأق قونيلو الصفوية، ووجه العراق صوب الشرق حتى استولى عليه العثمانيون على دفعات ٩٢٠/ ٩٥٢ (١٥١٤-١٥٤٥م)، وتنازعت الدولتان العثمانية والفارسية على العراق، فكانت الجيوش الإيرانية تجتاح العراق من وقت إلى آخر، ولا تلبث أن تطردها الجيوش العثمانية، ولكن مدة الوجود الفارسي في العراق كانت قليلة جداً إذا قيست بالحكم العثماني الذي امتد من ٩٤٠/ ١٣٣٧هـ (١٥٢٣-١٩١٩م)، حيث وقع العراق في قبضة الإنكليز الذين ظلوا يسيطرون عليه بطرق شتى إلى أن تحرر في عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م). ولقد كان في العراق نظام حكم مملوكي بدأ عهده منذ منتصف القرن الثاني عشر الهجري. ولم يستطع مماليك العراق أن يفرضوا أنفسهم بقوة على البلاد كلها، وإنما تحكموا فقط في المدن العراقية، مع أن الغالبية العظمى من التشكيل البشري كانت قبلية، متصارعة فيما بينها، أو ثائرة ضد حكومة المماليك، حتى إن تاريخ المماليك كان سلسلة متواصلة من قتال بينهم وبين القبائل العربية، أو الكردية أو صراعات بين الأكراد بعضهم مع بعض أو بين العشائر نفسها، أو بين العشائر العربية والعشائر الكردية، فكان أن أصيب العراق بتدهور اقتصادي متواصل، في الوقت الذي كان فيه نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج العربي وفي العراق يتصاعد سنة بعد أخرى، على حساب اقتصاديات وتجارة المنطقة[1].

(١) السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، صيدا لبنان ١٩٥٥، ص٣٥-٥٥.

بريطانيا والعراق:

ويرجع اهتمام بريطانيا بالعراق والخليج العربي وتطلعها إلى السيطرة عليهما منذ القرن الحادي عشر الهجري، وذلك لموقعهما الجغرافي وأهميته الاستراتيجية، لوقوعه على طريق مواصلاتها على طريق الهند (درة التاج البريطاني) فضلاً عن أهميته الاقتصادية، ووجود النفط في أرضه، وقربه من حقول النفط البريطانية في إيران، وأهميته مجالاً حيوياً لاستيطان عدد كبير من السكان الذين يزيدون على قابلية الهند.

بدأ تسرب النفوذ الإنكليزي إلى العراق عن طريق دخول التجار والرحالة الإنكليز إلى ربوعه منذ أواخر القرن العاشر الهجري، ثم عن طريق شركة الهند الشرقية البريطانية التي أنشأت أول وكالة لها في البصرة سنة ١٠٥٣هـ (١٦٤٣م)، ثم أصبح لوكيل الشركة مهمة سياسية، إضافة لعمله فيها، عندما أصبح قنصلاً لدولته، وقد عينت قنصلاً في بغداد ونائب قنصل لها في الموصل سنة ١١٦٩هـ (١٦٥٥م)، وإثر قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر عززت إنكلترا نفوذها في العراق. ومنذ أوائل القرن الثالث عشر الهجري أصبح العراق طريقاً للبريد البريطاني إلى الهند عبر الشواطئ السورية ومدينة حلب.

غير أن النفوذ الإنكليزي لم يلبث أن واجه منافسة خطيرة من قبل روسيا التي احتلت شمالي إيران، في محاولة منها للوصول إلى الخليج العربي فالمحيط الهندي، وتحويل تجارة إيران والهند وآسيا الوسطى لمصلحة روسيا. فلجأت بريطانيا إلى تشكيل شركة ملاحية وهي شركة «لنش Lunch» للملاحة والتجارة في دجلة والفرات، وكانت لها سفن وبواخر كثيرة،

كما اتسعت أعمالها وازدادت مالاً ونفوذاً. وكانت الحكومة البريطانية تدعمها، لأن الشركة المذكورة كانت تعمل على تقوية النفوذ البريطاني في العراق حتى تفاقم وأصبح خطيراً على كيانه، ولا سيما بعد أن أصبح الإنكليز يشرفون على الملاحة في شط العرب وعلى عملية إرشاد السفن فيه، الأمر الذي حدا بنواب العراق في مجلس المبعوثان (النيابي) العثماني سنة ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م) إلى إثارة البحث حول وضع الشركة. وقد أدى عدم اهتمام المسؤولين في دولة الاتحاديين آنذاك بهذا الخطر إلى استياء العرب[١].

وما زالت إنكلترا تعزز نفوذها السياسي في العراق سواء عن طريق التجارة أم خطوط البريد والبرق وإرسال البعثات للكشف عن آثار العراق، أو إقامة مشروعات، وتحرص على جعل هذه الأمور محصورة فيها دون غيرها من الدول، حتى واجهت المشروع الألماني الخاص بسكة حديد بغداد، فأوقفت المشروع ببسط نفوذها على الكويت عام ١٣١٧هـ (١٨٩٩م)، وظلت تقاوم كل المحاولات الدولية الرامية إلى السيطرة على الخليج والعراق حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

العراق في الحرب العالمية الأولى:

اغتنمت بريطانيا فرصة الحرب العالمية الأولى، ودخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، فقامت بإرسال حملة بحرية لتحتل العراق بالقوة وتحقيق ما كان التجار والبحارة والسياسيون والسياح والخبراء قد مهدوا له ووضعوا أسسه خلال ثلاثة قرون. فتحركت الحملة من بومباي في أواخر عام ١٣٣٢هـ (١٩١٤م) بقيادة ديلامين W.S.Delamain واتجهت نحو البحرين

(١) د. إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص٢٥-٣٥.

ورابطت فيها، وفي ١٣ من ذي الحجة من العام نفسه (١٣٣٢هـ) أطلقت الباخرة البريطانية قنابلها على حصن الفاو القريب من ضفاف شط العرب. وكانت بريطانيا قد أصدرت منشوراً تحرض فيه القبائل على تركيا وتحاول استمالة تلك القبائل.

نزلت القوات البريطانية إلى البر على شط العرب في البصرة، وقد صاحب الحملة السير بيرسي كوكس أول رئيس للحكام السياسيين في الخليج والذي أصدر منشوراً لام فيه الأتراك على دخولهم الحرب، كما حاول استمالة العرب المقيمين على الشط، وطمأنهم على أموالهم وأنفسهم إن هم أيدوا بريطانيا.

دافع الأتراك عن مراكزهم وخطوطهم ببسالة، إلا أن البريطانيين أخذوا يتقدمون إلى أن دخلوا البصرة وهي ميناء العراق الوحيد، ثم واصلوا الزحف واحتلوا القرنة والعمارة، فضمنوا مصالحهم النفطية بعد أن طردوا الأتراك واستمالوا معظم الشيوخ، وكانت هذه المرحلة هي الأولى من الاحتلال. وتبدأ المرحلة الثانية بفكرة الزحف إلى بغداد، إذ هاجم الإنكليز الأتراك بالقرب من سلمان باك، فردهم الأتراك وانسحب الإنكليز إلى الكوت، وتعقبهم الأتراك وحاصروهم فيها -بمساعدة أحد القواد الألمان- حصاراً محكماً استمر خمسة أشهر تقريباً، مما أجبر الإنكليز على الاستسلام في منتصف عام ١٣٣٤هـ (١٩١٦م)، فكان لهذه الهزيمة أثر بالغ في نفوس الإنكليز، غير أنهم لم يتنازلوا عن فتح بغداد؛ لأنهم رأوا من الضروري أن يتمسكوا بالعراق ويسيطروا عليها نظراً إلى أن الخطر الروسي بدأ يلوح من الشمال عن طريق الموصل، وقد عمل بعض ساسة الإنكليز على الأتراك

عن مناطق النفوذ بتعاون الشريف حسين مع الحلفاء مقابل وعود بريطانية له وللعرب بالحرية والاستقلال، فكان بعد ذلك للاتفاقات والمعاهدات المعقودة بين الدول أثر في تحقيق تلك الفكرة، وبخاصة اتفاقية سايكس-بيكو السرية التي نصت على توزيع مناطق النفوذ بين إنكلترا وفرنسا[1].

احتلال بريطانيا للعراق:

وإزاء ذلك، قامت بريطانيا بتجهيز حملة قوية بقيادة الجنرال مود، فهاجمت القوات التركية في ربيع الأول ١٣٣٥هـ (١٩١٧م)، ثم تعقبتهم إلى سلمان باك (المدائن) فاضطر الأتراك إلى الانسحاب من بغداد، فدخلها الإنكليز في جمادى الأول ١٣٣٥هـ (١٩١٧م). وأصدر الجنرال مود منشوراً تاريخياً محاولاً التقرب من أهل العراق قائلاً: «إننا لم ندخل بلادكم أعداء فاتحين وإنما دخلناها محررين»، وذكَّرهم بما حاق بهم من ظلم واستبداد منذ أيام هولاكو إلي أيام الحكم التركي. ومما قاله أيضاً: إنها ليست أمنيَّة جلالة ملكي وحده بل إنها أمنيات الحكومات المتحالفة مع جلالته أيضاً أن تفلحوا كالسابق، حينما كانت أراضيكم خصبة وكان العالم يتغذى من ألبان آداب أجدادكم وعلومهم وحرفهم يوم كانت بغداد «إحدى عجائب الدنيا». ثم تابع الجيش البريطاني زحفه على الجهات الأخرى بقيادة الجنرال مارشال الذي خلف مود، فاحتل سامراء، ثم الرمادي وقرى أخرى، كما توجهت الجيوش الغازية إلى الموصل فوقفت عند النقطة التي تبعد ١٢ ميلاً عن الموصل إلى أن أعلنت الهدنة في ٥ من صفر ١٣٣٧هـ (١٩١٨م)، لأن الموصل كانت قد وضعت ضمن النفوذ الفرنسي في معاهدة

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، جـ١، ص١٩٤.

سايكس بيكو السرية، في حين وضعت بغداد والبصرة ضمن النفوذ البريطاني، غير أن بريطانيا ظلت مصممة على نقل الموصل إلى نفوذها، فاحتلتها مع النقطة التابعة لها على أن تأخذ فرنسا مقابل ذلك حصة من النفط، وهكذا أصبح العراق كله تابعاً لبريطانيا[١].

كان الاحتلال تحقيقاً لجزء من الاتفاقية السرية (اتفاقية سايكس-بيكو)، التي اقتسم الإنكليز مع الفرنسيين مناطق النفوذ والسيطرة الاستعمارية في الشام والعراق. ولكن العراقيين كانوا قد تسامعوا من جهة أخرى نجاح الثورة العربية في الحجاز وأنه قد اشترك قسم منهم فيها، وسمعوا بوعود الحلفاء للعرب فلم يقدموا أي مساعدة للأتراك في انتظار ما يأتي به النصر، وكان الإنكليز قد أعطوا أنفسهم ثوب المحررين فأعلنوا حين احتلالهم بغداد رغبة الحلفاء في النهوض بالعنصر العربي ليأخذ مكانه بين الأمم، وفي التدرج نحو الاتحاد لتحقيق تلك الغاية.

ولهذا فوجئ العراقيون غداة النصر بإنشاء إدارة استعمارية في العراق على نمط الإدارة في الهند، وشعر الإنكليز بضرورة تنظيم الإدارة في العراق على شكل يحقق مطالب الجيش الفاتح من جهة، ويؤمن السلام العام للأهلين، ويوفر نوعاً من الرخاء الاقتصادي والنشاط التجاري يحبب العهد الجديد إلى أكبر عدد من السكان، ويصرفهم عن المقاومة الجدية، والحنين إلى العهد التركي السالف أو الرغبة في الاستقلال التام من جهة أخرى[٢].

ولكن بريطانيا لم تحاول شيئاً من ذلك، بل عمدت إلى تأمين مقتضيات

(١) Lenzowski, G, The Middle East in World Affairs.

(٢) Ibid 236 P.236 (N. Y 1957).

الاحتلال ومتطلباته قبل كل شيء، والعمل على «تهنيد» العراق وبخاصة القسم الجنوبي منه، وذلك بإشاعة النظم والقوانين والمبادئ الإدارية الهندية تمهيداً لضم جنوبي العراق إلى الهند، كما عملت على الاهتمام بالعشائر لخدمة المصالح البريطانية، فاتفقت مع شيوخ العشائر وزودتهم بالمال والسلاح ومنحتهم إقطاعات كبيرة من الأرض. وكان الإنكليز يعاملون الأهلين معاملة العدو المغلوب، استولوا على جميع الوظائف في الدولة، وجندوا الفلاحين للعمل الإجباري، وحظروا تجارة المواد الغذائية إلا بعد تأمين حاجة الجيش، ونفوا زعماء العشائر والضباط العرب الذين اشتركوا في الثورة العربية إلى الهند وسيلان ومصر[1].

ثورة العراق عام ١٩٢٠:

وتحول الشعور بالدهشة والاستغراب والمفاجأة من هذه الأعمال إلى نقمة ثورية حين سمع العراقيون بإقامة حكومة عربية في دمشق، وبمبادئ ويلسون الأربعة عشر وبخاصة مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، لهذا بادروا إلى تكوين جمعيات تطالب بالاستقلال مثل (حرس الاستقلال)، وجمعية «العهد»، وتشجع بعض الضباط العراقيين، فأرسلوا مذكرة إلى الحكومة البريطانية تطالب بإقامة حكومة وطنية في العراق. ولكن الرد البريطاني كان مخيباً للآمال لأنه قال: إن أي محاولة لإجراء تجارب دستورية في العراق تعد سابقة لأوانها ما لم يصدر مؤتمر الصلح قراراته. والحقيقة أن الرأي البريطاني فيما يتعلق بتقرير المصير للعراق لم يكن متفقاً على خطة معينة. فبينما كان بعض البريطانيين يرون أن لا تعطى البلاد أكثر من الحكم المحلي،

(١) محمود منسي، المرجع السابق، ص٣٥-٤٠.

كان بعضهم الآخر يرى تقسيمها إلى دولتين في الشمال والجنوب، وجماعة ثالثة ترى تنصيب ملك عليها من بعض الأمراء العثمانيين أو من الأشراف وإقامة نظام جمهوري ولكن تحت النفوذ البريطاني دوماً.

وأراد حزب العهد في العراق إحراج الاحتلال الإنكليزي، فأعلن اختيار الأمير عبد الله بن الحسين ملكاً على العراق يوم تتويج أخيه فيصل في دمشق في رجب ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م). لكن الحلفاء من جهتهم كانوا يدبرون مصيراً آخر أعلنوه بعد شهر ونصف الشهر في مقررات سان ريمو التي اتفقوا فيها على وضع اتفاقية سايكس بيكو موضع التنفيذ وفرض الانتداب على العراق، فلم يبق شك عند أحد في نوايا الحلفاء الاستعمارية وفي ضرورة الكفاح المرير للخلاص من الاحتلال الجديد[1].

تجمعت عوامل عدة لثورة العراقيين ضد الإنكليز منها انتشار الروح الوطنية واصطدام الأماني العراقية بمقررات سان ريمو، وسقوط حكومة فيصل بدمشق، وسوء معاملة الإنكليز للشعب العراقي، والتأثر بثورة مصر ١٣٣٧ التي عمل لها سعد زغلول. وكان السبب المباشر لثورة العراق ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) هو قيام الحاكم الإنكليزي في الرميثة (على الفرات الأوسط) بالقبض على أحد شيوخ العشائر، فدخل رجاله عنوة إلى سراي الحكومة، وأطلقوا سراح شيخهم وقتلوا الحراس، وقلعوا السكة الحديد شمالي الرميثة وجنوبيها.

وهكذا اندلعت الثورة وامتدت إلى النجف، وكربلاء، والديوانية،

(١) وثائق الخارجية البريطانية، FO.371/17770 برقية من المندوب السامي إلى وزير المستعمرات في ٧/ ٤/ ١٩٢٢.

والسمارة، وديالى، وقامت الاضطرابات في البصرة، والموصل، وأربيل، وأصبحت بغداد مهددة، فاضطر الإنكليز إلى جلب إمدادات كبيرة من الهند لتعزيز قواتهم في العراق بحيث تستطيع إخماد الثورة، كما أن أسلحة الثورة قد قلت، فتمكنت بريطانيا بعد أن حشدت قواتها الضخمة، وبعد أن استعانت بطائراتها من أجل القضاء على الثورة التي استمرت حوالي ستة شهور.

وكانت خسائر البريطانيين ٤٢٦ قتيلاً و١٢٢٨ جريحاً و٦١٥ مفقوداً، في حين بلغت الخسائر المادية ٢٠ مليون جنيه استرليني. أما خسائر العراقيين فتشير المصادر البريطانية إلى أنها كثيرة وقد بلغت (٨٠٠٠) قتيل. ولا شك أن خسائر العراقيين كانت أكثر لتفوق البريطانيين بالسلاح، ومع ذلك استطاع الثوار أن يعبّروا عن سخطهم بصورة فعلية جذبت انتباه حكومة لندن والعالم إلى قضيتهم، كما أظهروا من الشجاعة والبطولة ما هو جدير بالإعجاب والتقدير العظيمين.

ومما يجدر ذكره أن الثورة كشفت عن أمور مهمة عدة منها: وحدة الشعور والتضامن بين العراقيين على اختلاف فئاتهم، والنضج السياسي، والقابلية العسكرية، غير أن نقطة الضعف التي كشفت عنها الثورة هي عدم استطاعة العراقيين في جميع أنحاء العراق القيام بالثورة في آن واحد. بل وعدم مشاركة بعض أنحاء العراق وبعض عشائره في القيام بواجبها في هذه الثورة الوطنية، فضلاً عن وقوع أخطاء فردية، وعدم وجود قيادة عامة، وعدم وجود دولة تساند الثورة[1].

عهد الملك فيصل ١٩٢١-١٩٣٣:

(١) د. إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، الفصل الأول. عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠.

وقد أظهرت هذه الثورة صعوبة استمرار الحكم البريطاني المباشر للعراق، مما اضطر الإنكليز إلى إعادة النظر في سياستهم تجاه العراق، وأن الخسائر البشرية والمادية التي منيت بها بريطانيا أثارت جدلاً عنيفاً في المجلس النيابي والصحافة الإنكليزية، حتى طالب بعض السياسيين بانسحاب الحكومة من العراق والاحتفاظ بولاية البصرة فقط، وطالب بعضهم بالجلاء عن العراق بأجمعه لأن احتلاله يكلف دافع الضريبة البريطاني كثيراً. فرأت الحكومة البريطانية أن تحكم العراق بصورة غير مباشرة وذلك بإقامة حكومة وطنية فيه.

وأسرعت الحكومة البريطانية إلى تأليف أول حكومة وطنية مؤقتة برئاسة نقيب الأشراف عبد الرحمن الكيلاني، وروعي في توزيع كراسي الوزارة التمثيل الديني والطائفي والعشائري للبلاد، ووضع بجانب كل وزير مستشار إنكليزي، كما كانت الحال في سوريا. وأعلنت بريطانيا رغبتها في إقامة ملكية عراقية رشح لها عدد من العراقيين أمثال طالب النقيب، والملك فيصل بعد خروجه من سوريا إثر موقعة ميسلون وذهابه إلى لندن.

قدم فيصل إلى العراق بعد إعلان ترشيحه، ونظمت السلطات الإنكليزية والحكومة المؤقتة الدعاية له، فزار فيصل مدن العراق وتعرف على رجالاتها، ووصل بغداد في شوال ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م)، وبعد إجراء استفتاء شعبي، كانت نتيجته ٩٦٪ تأييداً لفيصل، وتوج فيصل في ١٨ من ذي الحجة سنة ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م) ملكاً على العراق.

بعد تتويج فيصل، ألف عبد الرحمن الكيلاني وزارة وطنية، إلا أن

فيصلاً واجه مشكلات داخلية وخارجية معاً، أما المشكلات الداخلية فكانت كثيرة، وأهمها المشكلات المتعلقة بالقبائل والأقليات -كالأكراد والآشوريين- والانقسام الطائفي بين السنة والشيعة. إذ إن العراق لم يكن مجتمعاً واحداً منصهراً في القرن الرابع عشر، وظل يعاني من فقدان التجانس الاجتماعي هذا أمداً طويلاً، ولعل أعظم مشكلاته تكمن في هذا الوضع الغريب[1].

وقد عمل فيصل على تأسيس الجيش العراقي الحديث، وإنشاء الكلية العسكرية ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م) وتقدم التعليم، وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج، واستقدام المدرسين والمهندسين والفنيين من مصر، وإنشاء كليات عدة كانت نواة لجامعة بغداد، كما عمل على توسيع الزراعة عن طريق مشروعات الري الحديثة، وقيام الصناعات النسيجية الآلية، واستغلال آبار النفط. وعقد كذلك معاهدات صداقة وحسن جوار مع كل من المملكة العربية السعودية، والأردن، وتركيا في عام ١٣٥٠هـ (١٩٣١م) وإيران في عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م) وأنهى الخلافات القديمة بينه وبين هذه الدول وحل مشكلات الحدود.

كما سمح بإنشاء الأحزاب السياسية على النمط الأوربي الغربي لكي تساعد على نمو تطور الديموقراطية في البلاد، وقد تشكلّت - بعد اعتلاء فيصل عرش البلاد في عهد وزارة عبدالرحمن الكيلاني- ثلاثة أحزاب، اثنان منها يمثلان المعارضة هما الحزب الوطني العراقي، وحزب النهضة، في حين يؤيد الحزب الثالث - وهو الحزب الحر العراقي - الحكومة، وقد أغلق

(١) Khadduri: M. Indepemdent Lraq, Lindon, 1960, P.75-85.

المندوب السامي البريطاني حزبي المعارضة، وتشكلت كذلك أحزاب أخرى هي: حزب الأمة ١٣٤٣هـ، ويهدف إلى تأييد الاستقلال التام، ونشأت في الموصل أحزاب ثلاثة أهمها: حزب الاستقلال، وجمعية الدفاع الوطني العراقي، وكانت تدافع عن قضية الموصل، وتطالب بأن تكون هذه الولاية ضمن حدود العراق، كما تشكل حزبان آخران في بغداد هما حزب التقدم وحزب الشعب، وفي عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) شكل نوري السعيد حزب العهد الموالي لبريطانيا، وفي الخمسينيات ظهرت أحزاب وطنية هي الحزب الوطني، وحزب الإخاء، واندمجا معاً في حزب واحد هو حزب الإخاء الوطني، وكذلك جماعة الأهالي، والحزب الشيوعي العراقي، وأخذت هذه الأحزاب على عاتقها قيادة الحركة الوطنية في البلاد بما يحقق للعراق استقلاله التام وسيادته الوطنية ومعارضة النفوذ البريطاني والمطالبة بتعديل المعاهدة البريطانية في عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م)[١].

أما في مجال السياسة الخارجية فكانت أهم مشكلات العراق الخارجية تتمثل في علاقاته مع بريطانيا، إذ إن العلاقات بين العراق وبريطانيا في عهد فيصل دارت حول الوضع الذي أراده العراقيون لبلادهم وهو الاستقلال. وقد كانت بريطانيا تقدر قيمة العراق الاستراتيجية والاقتصادية، وتحرص على استمرار سيطرتها عليها بطريقة أو بأخرى، ولكنها تعلمت من ثورة ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) أن تعالج المسألة العراقية في حذر تام، ومن هنا رفضت بريطانيا أن تطلب من عصبة الأمم المتحدة إقرار انتدابها على العراق

(١) Lerzowsik, G. Op. Cit. P.241.

Khadduri: M. Op. Cit. P.120-130.

رسمياً، ورأت أن تستبدل بالانتداب تنظيم علاقاتها مع العراق على أساس معاهدة تحالف أبرمت حقاً في منتصف صفر ١٣٤١هـ (/ ١٠/ ١٩٢٢ ١٠م)، وكانت صورة مستورة لصك الانتداب الذي يمقته الشعب العراقي.

وهكذا لم يحمل مجيء فيصل إلى العراق الاستقلال الكامل العاجل كما كان يتوقع هو والعراقيون، فمعاهدة ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) التي وعد تشرشل فيصلاً فيها بأن تحل محل الانتداب تضمنت كل شروط الانتداب دون شكله، وقد أعرب فيصل في ساعة من ساعات اليأس عن عدم رضاه على المعاهدة قائلاً: «ليست هذه المعاهدة التي وعدني تشرشل بها في لندن».

غير أن تجربة فيصل المريرة في سوريا قد لقنته درساً في عدم الاصطدام بدولة عظمى في العراق، وكذلك عدم الاستجابة لنصائح الوطنيين المتطرفين، ومن ثم اتبع سياسة «خذ وطالب» التي كانت تعني السير بالبلاد في طريق الاستقلال خطوة بعد أخرى، تلك السياسة التي كانت تلائم نمط السياسة البريطانية الاستعمارية، التي سمحت للمستعمرات بالتطور نحو الحكم الذاتي بطريقة بطيئة سلمية.

ومن الجدير بالذكر أن فيصلاً كان يعتقد أن المصالح البريطانية والمصالح العراقية غير متعارضة، وكان هذا الاعتقاد وارتباطاته مع بريطانيا من أهم نقط ضعف مركزه في العراق. ومع ذلك، كان فيصل متأكداً من أن مساعدة بريطانيا وعطفها أمران ضروريان لحمايته من جيرانه المعادين من جهة، ولإنهاء نظام الانتداب من جهة أخرى. وهذا يفسر إرغامه وزراءه على

التوقيع على معاهدة ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) رغم عدم رضاه عنها[١].

وعلى كل حال، علَّمت معاهدة ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) كلا من فيصل وبريطانيا أنها لا يمكن أن تكون الأساس لصداقة إنكليزية عراقية دائمة، والواقع أن الوطنيين العراقيين لم يكونوا مستعدين لقبول أي مشروع يخلو من الاستقلال التام وإنهاء الانتداب، ولذا عدلت معاهدة ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) باتفاق ربيع الآخر ١٣٤٢هـ (١٩٢٢م) الذي أنقص مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات فقط، ثم استبدل بها عام ١٣٤٥هـ (١٩٢٦م) (معاهدة أخرى من أجل قضية الموصل)، كما عقدت معاهدة عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م) أدت إلى تقليل الرقابة والإشراف البريطاني في العراق على الشؤون العسكرية والمالية، كما تضمنت ضمان المعاهدة وعداً من جانب بريطانيا بتأييد ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم في عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م)، وعلى العموم رغم أن معاهدتي ١٣٤٥، ١٣٤٦ لم تحققا للعراق استقلاله التام إلا أنهما كشفتا بوضوح أن بريطانيا على استعداد لمنح العراق استقلاله شيئاً فشيئاً.

استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم:

وفي عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) أمكن التوصل إلى تسوية نهائية بين بريطانيا والعراق، فقد قررت معاهدة غرة صفر ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م)- التي وقعها المعتمد البريطاني فرنسيس همفريز، ونوري السعيد بوصفه وزيراً للخارجية-، إنشاء محالفة عراقية بريطانية مدتها خمس وعشرون سنة، وأكدت بريطانيا فيها عزمها على تأييد ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم في

(١) Hurwitz, G. Di Plomacy in the New and Middle East, Pp.111-114.

عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م)، ثم إعلان استقلال العراق وانتهاء الالتزامات التي كانت على بريطانيا بحكم الانتداب الذي كان لها، وذلك يوم دخول العراق عصبة الأمم.

وقد نصت المعاهدة على التعاون في السياسة الخارجية والحرب، إذ تعهدت بريطانيا بالدفاع عن العراق في مقابل تقديم التسهيلات كافة لبريطانيا، كما نصت على إنشاء قواعد حربية جوية في البصرة والحبانية، مع منح القوات البريطانية حق المرور، من الأراضي العراقية، وتعهدت بريطانيا بتدريب الجيش العراقي، وتزويده بالأسلحة.

وقد قوبلت المعاهدة بآراء مختلفة، فقد وجد فيها فيصل ونوري السعيد خطوة أولية موفقة نحو الاستقلال التام مع حفظ بعض المصالح البريطانية، في حين عدّها المتطرفون العراقيون صكاً انتدابياً مغلفاً، ووسيلة لتدعيم النفوذ البريطاني في بلاد الرافدين.

ومما تجدر الإشارة إليه أن معاهدة ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) العراقية البريطانية قد غدت نموذجاً لمعاهدات أخرى مع الدول العربية الأخرى مثل معاهدة مصر مع بريطانيا ١٣٥٥هـ، ومعاهدة فرنسا مع سوريا ولبنان في العام نفسه[١].

وقد أدت هذه المعاهدة إلى انقسام السياسيين العراقيين إلى فئتين: فئة تؤيد التحالف البريطاني، وفئة أخرى تعارض هذا التحالف، وترأس

(١) رسالة من الملك فيصل إلى المندوب السامي جلبرت كلاينتون رقم ١٧، تاريخ ٢٠يونيو ١٩٢٩، FO. 301/12269.

المجموعة الأولى نوري السعيد وأعوانه، على حين ضمت المجموعة الأخرى ياسين الهاشمي، وحكمت سليمان، ورشيد عالي الكيلاني، وكاملا الجادرجي، وكانت هذه المجموعة تعارض معاهدة ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) على أنها لم تحقق أماني العراق، وظلت هذه المعاهدة محور الصراع بين القوى الوطنية في العراق من جهة، وبريطانيا وأعوانها من العراق من جهة أخرى. واستمر هذا الصراع حتى نجحت هذه القوى في الإطاحة بالحكم في ثورة [٢٦ من ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١٩٥٨م)] قبل انتهاء العام بأربعة أيام وإلغاء المعاهدة.

ومع ذلك حققت هذه المعاهدة للعراق استقلاله الذاتي، ودخل عصبة الأمم عام ١٣٥١، وكان أول بلد عربي مستقل دخل عصبة الأمم، وباستقلال العراق نظر العرب إليه نظرة أمل في أن يسهم بنصيب كبير في مساعدة البلدان العربية الأخرى لنيل استقلالها وتحررها. وكان مما زاد في الآمال وأنعشها أنْ تدفق النفط في الأربعينيات من أرضه، ورأى العرب فيه غداً مشرقاً، وأنْ النفط الأسود سيحول ذلهم ازدهاراً، وأصبح العراق في مطلع الخمسينيات يملك أضخم ثروة معدنية في المنطقة العربية.

وساعدت هذه الظروف على أن يكون العراق ملجأ للعرب الذين فروا من التنكيل والملاحقة من سلطات الانتداب، أو السلطات المحلية في كل بلاد الشام، وتجمع العشرات منهم ليشكلوا تياراً وطنياً ينادي بتحرير البلدان العربية ومقارعة الانتداب، ويدعو فيصلاً إلى الخروج عن عزلته وقيادة حرب التحرير العامة، لإقامة دولة واحدة من العراق وبلاد الشام تحت

العرش الفيصلي[1].

وتصوّر بعضهم أن العراق يمكن أن يقوم بدور أساسي في الاتحاد العربي، ونظر هؤلاء إلى بريطانيا فوجدوها تكيد للبلاد، ولا تعمل شيئاً يدعم التعاون الذي نصت عليه معاهدة ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) العراقية البريطانية، ورأوا أن النظام القائم في العراق، ما هو إلا بناء اصطناعي، أوجدته بريطانيا ليلائم مصالحها وأغراضها الإمبراطورية، وهو لذلك لا يستحق الحياة والبقاء، وإنما الجدير بالبقاء والحياة هو النظام الذي يشكل فيه العراق جزءاً من الدولة العربية الموحدة، ولم يكن منح بريطانيا العراق استقلاله ليرضي النزعة الوطنية، لأن معظمهم كان يتطلع إلى تحرير البلدان العربية واندماجها في وحدة شاملة، وذلك بسبب ارتفاع مد الحركة العربية في العراق، ونفوذها إلى أذهان الجيل الجديد فيه.

ولقد أصبح العراق مركز الثقل في الحركة العربية في المدة التي بين الحربين العالميتين، كنتيجة للمرارة التي تركزت في نفوس العرب، لغدر الإنكليز بأمانيهم في التحرر والوحدة إبان الحرب العالمية الأولى، تلك المرارة التي زادتها اشتعالاً في الخمسينيات الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعدم منح سوريا استقلالها، مما ساعد على ظهور الحركة العربية في العراق، وكانت هذه الحركة تصب فيها روافد القضايا العربية الأخرى أكثر مما كانت تتحكم فيها ظروف العراق الخاصة.

وتأسيساً على ما تقدم أنشئت منظمات وطنية من أهمها نادي المثنى، ومنظمة الفتوة، كما أن أعمال الحكومة كانت تنسجم مع هذا الاتجاه الوطني

(١) Fo. 371/16011 From Humphrys to Fo.. No. 1164 , 21Dec. 1932.

إلى حد كبير، فالعلم كان عربياً منذ البداية، وكذلك نظم الإدارة وأناشيد الطلبة وبرامج التعليم. وأراد فيصل أن يجعل من بغداد مركزاً عربياً قوياً، فأقام حكومة العراق العربية، وكان يميل دائماً إلى اتحاد بين سوريا والعراق، ليجعل لبلاده واجهة بحرية تساعده على تقوية البلدين وتنمية مرافقهما الاقتصادية، وسعى إلى توثيق علاقاته مع الدول العربية الأخرى.

وقد سار على نهجه ابنه غازي الذي خلفه، وقطعت الحركة العربية مراحل أبعد كثيراً مما كان متصوراً. وأسهمت الصحافة العراقية في تنوير الرأي العام عن القضايا العربية، وآزرت الحركة الوطنية في العراق، ودافعت عن قضية فلسطين، وهاجمت فرنسا، وأشادت بوطنية سوريا وجدارتها بالاستقلال. وشارك عدد من العراقيين في ثورات فلسطين ١٣٥٥ (١٩٣٦م)، وشجب الملك غازي الاستعمار بأشكاله كافة في سوريا وفلسطين، وكان الوطنيون العرب يذيعون بيانات تندد بالاستعمار من إذاعة خاصة أعدها غازي لهم في قصر الزهور ببغداد حيث يقيم الملك نفسه.

وفي العموم، تقدم العراق وتطور خلال حكم الملك فيصل ١٣٤٠-١٣٥٢هـ ونتيجة لمواقف الملك فيصل الرائدة في المجالات الداخلية والعربية والدولية، حظي بحب الجماهير وتأييدها، إلا أن الأجل لم يمهله لمتابعة مسيرة الكفاح والنضال فتوفي عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٣م)، وخلفه ابنه غازي الذي حكم في المدة (١٣٥٢-١٣٥٨)[١].

عهد غازي الأول ١٩٣٣-١٩٣٩:

في عهده شهدت البلاد كثرة تغير الوزارات، وفساد الحياة النيابية،

(١) وثائق الخارجية البريطانية Fo. 371/16854.

وعجز التنظيمات السياسية الحزبية عن المعارضة الكلامية السلمية داخل المجلس النيابي أو على صفحات صحفها، أدى ذلك كله إلى التجاء المعارضة للعشائر العراقية، وخاصة في منطقة الفرات الأوسط - لممارستها العمل السياسي واستغلال قواها في إسقاط الوزارات، وتسلم زمام السلطة، كما حدث لوزارة علي جودت الأيوبي ١٣٥٣هـ ووزارة جميل المدفعي الثالث ١٣٥٤هـ، حيث تسلم ياسين الهاشمي الحكم بتأييد الجيش الذي كان أخوه طه الهاشمي يتولى رئاسة أركانه. وبذا فتحت صفحة جديدة في السيطرة على الحكم وسيلة للتغيير وتسلم السلطة بدلاً من العشائر.

ولقد أصبح الجيش العراقي قوة وطنية ضاربة وبخاصة وأن الحكومة العراقية بعد الاستقلال اهتمت بتكوين نواة جيش يتفق مع الوضع الجديد واحتياجات الدولة. وبدأ بعد عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) التوسع في الجيش فأدخل نظام التجنيد الإجباري في عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، وأخذ الكثيرون من أبناء الشعب يلتحقون بالكلية الحربية، ويصلون إلى صفوف الضباط الصغار، وبذلك أصبح الجيش العراقي يشمل قطاعاً وطنياً عريضاً. ولا ننس أن طبيعة القوة العسكرية في البلاد المستعمرة تختلف اختلافاً بيّناً عن طبيعة وظيفة الجيش ووظيفته في البلاد صاحبة الإمبراطوريات، فعلى حين أن الأخرى وظيفتها أولاً بناء الامبراطورية الاستعمارية ثم الدفاع عن هذه الامبراطورية الاستعمارية، كانت القوة العسكرية في المستعمرات -رغم استخدامها أحياناً في قمع الحركات الوطنية- تنتمي في حقيقة الأمر إلى هذه القوة الوطنية، فهي لم تبن

امبراطورية ولم تدافع عن امبراطورية، بل كان ينتابها دائماً الإحساس بضرورة مساندة الحركة الوطنية[1].

ولقد حدث في تاريخ الجيش العراقي ما ساعد على بلورة هذه الحقيقة أي تحول الجيش إلى قوة وطنية تحمي مصالح العراق، ويتمثل ذلك في إخماد الجيش العراقي فتنة الآشوريين عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٣م)، وكذلك إخماد ثورات الفرات الأوسط (الرميثة وسوق الشيوخ والمنتفق) عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م)، ثم قمعه حركة بارزان والزيدية في الشمال خلال عامي ١٣٥٤هـ و١٣٥٥هـ. وقد اندلعت هذه الثورات والانتفاضات بإيعاز من رجال السياسة في بغداد أو بسبب معارضة القبائل لقانون التجنيد الإجباري.

وقد قام الجيش بأول انقلاب عسكري في العراق بقيادة بكر صدقي للإطاحة بوزارة ياسين الهاشمي، غير أن ضباط الجيش أطاحوا به بعد عشرة أشهر فقط وذلك لأنهم كانوا يريدون إنهاء مظاهر التدخل الأجنبي، ووضع نظام سياسي سليم مستقر، وتحرير الدول العربية الشقيقة التي كانت تسعى للحرية والوحدة. وظل الجيش - بعد مقتل بكر صدقي في أول جمادى الأولى ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) هو القوة المحركة للسياسة العراقية من وراء ستار، وصار هو الذي يقر تشكيل وإسقاطها معظم الوزارات، بين عامي ١٣٥٦-١٣٦٠هـ عن طريق الانقلابات العسكرية.

وشهدت هذه الفترة توقيع العراق على اتفاق ميثاق سعد أباد ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) بين كل من العراق وتركيا وأفغانستان وإيران، وكذلك توقيع

(١) إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، الفصل الثاني.

معاهدة تقسيم شط العرب بين إيران والعراق، وتوقيع معاهدة الإخاء والتحالف بين العراق والسعودية وبين العراق واليمن ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)[١].

عهد الوصاية ١٩٣٩-١٩٥٣:

نظراً لأن الملك غازياً كان يولي القضايا الوطنية جل اهتمامه، حيث تبنى مهاجمة الاستعمار وخصص إذاعة في قصره لتذيع البيانات الوطنية ضد الاستعمار الإنكليزي والفرنسي، نظراً لذلك عمد الاستعمار إلى التخلص منه، وقد قتل في حادث سيارة غامض ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م). وهاج الشعب العراقي وماج وندد بالاستعمار البريطاني، وهجم المتظاهرون على مبنى القنصلية البريطانية في الموصل، وقتلوا القنصل البريطاني هناك، ونودي بابنه فيصل الثاني ملكاً على البلاد، وكان عمره أربعة أعوام، وعيّن خاله الأمير عبد الإله وصياً على العرش، والذي ظل يحكم البلاد بالتعاون مع نوري السعيد منفذاً مصالح بريطانيا في العراق.

عهد فيصل الثاني ١٩٥٣-١٩٥٨:

بعد قيام الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) قطعت الحكومة العراقية علاقاتها السياسية مع ألمانيا، وحجزت الرعايا الألمان وأملاكهم في العراق، وفي ربيع عام ١٣٥٩هـ استقالت وزارة نوري السعيد، وتألفت وزارة جديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني، والتي مالت في البداية إلى التفاهم مع بريطانيا شريطة أن تتعهد بريطانيا بمنح فلسطين استقلالها،

(١) السيد عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية لحركة التحرر العراقية، ص١٢٠-١٢٥ .

وتعديل الكتاب الأبيض الخاص بفلسطين، وأن تساعد على استقلال سوريا مقابل أن يقوم العراق من جانبه بإعلان الحرب على المحور، والانضمام إلى الحلفاء وإرسال فرقتين عسكريتيين من العراق إلى الجبهة الليبية، ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك، فتأزمت العلاقات بين الحكومة العراقية الوطنية، وبين الحكومة البريطانية.

العراق والحرب العالمية الثانية:

فوجئ الزعماء العرب بموقف بريطانيا، وكان العراق يعج في هذا الوقت بالزعماء السوريين والفلسطينيين والمصريين الهاربين من اضطهاد الإنكليز والفرنسيين، وكان لوجودهم أثر في إذكاء الشعور الوطني في البلاد، فتأثر نتيجة لذلك معظم العراقيين، بينهم سياسيون ووزراء، وأدت الدعاية النازية دوراً في تحريك مشاعر الشعب ضد الإنكليز، وحقيقة الأمر أن قضية فلسطين كانت أهم عامل يثير حفيظة العرب ضد بريطانيا[1].

العراق وفلسطين:

ونتيجة لموقف بريطانيا السلبي بشأن قضية فلسطين، حدث انقسام في الوزارة العراقية، واتسعت الهوة بين أنصار بريطانيا بزعامة نوري السعيد، وبين الوطنيين بزعامة رشيد عالي الكيلاني الذي ازداد نفوذه حينذاك، وفي هذه الأثناء جرت اتصالات سرية بين الوطنيين وألمانيا لمعرفة موقف الأخيرة فيما لو قامت ثورة ضد بريطانيا وفرنسا، وطلب الوطنيون أن تصدر ألمانيا بياناً يبين نواياها نحو البلدان العربية[2].

(١) Fo.406/77. E 1794/66/91. برقية بالرقم ٦٢ من سير موريس بيترسون (بغداد إلى هاليفاكس (٥ مارس ١٩٣٩.

(٢) نفس المرجع.

وقد أصدرت الحكومة الألمانية فعلاً بياناً رسمياً، أعلنت فيه عطفها وتأييدها للقضايا العربية في المستقبل، وذكر البيان أن ألمانيا بإعطائها هذا التصريح على اتفاق تام مع حليفتها إيطاليا أيضاً، وكررت محطة برلين إذاعة هذا التصريح مرات عدة. ولكن البيان الألماني كان عاماً غامضاً، ولم يتضمن إجابة صريحة دقيقة على المطالب العربية.

وشعر العرب أن ألمانيا تريدهم أن يبدأوا الثورة على بريطانيا في فلسطين، وأن تقوم العراق بعمل ما ضدها قبل مد العراق بالمعونة العسكرية، كأن يمنع استخدام القوات البريطانية لأراضيه وهذا يعني نقض المعاهدة العراقية الإنكليزية، دون أن يكون العراق مستعداً لمواجهة ما يترتب على توريط العراق في صدام مسلح مع الإنكليز.

ثورة رشيد عالي الكيلاني:

وقد عرف الإنكليز وأنصارهم كل هذه الأمور، فعملوا على إسقاط وزارة الكيلاني وإقامة وزارة موالية لهم، فأطيح فعلاً بوزارة الكيلاني وتشكلت وزارة أخرى برئاسة طه الهاشمي التي قررت إقصاء الضباط الأحرار الذين سماهم الاستعمار بـ(المربع الذهبي) وهم صلاح الدين الصباغ، ومحمود سليمان، وفهمي سعيد، وكامل شبيب. فرفض الضباط أوامر الوزارة وقرروا العمل، وتحركت قواتهم في ١/ ٣/ ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) فأرغمت رئيس الوزراء (الهاشمي) على الاستقالة وإعادة الكيلاني الذي يتمتع بثقة الشعب إلى رئاسة الوزارة، وفر الوصي عبد الإله إلى قاعدة الحبانية ومنها إلى البصرة حيث حاول أن يثير البصرة ضد بغداد

ولكنه فشل، ومنها سافر على متن طائرة بريطانية إلى عمان، وانتخب المجلس النيابي (الشريف شرفاً) وصياً على العرش بدلاً من الأمير عبد الإله.

صعقت بريطانيا لهذا الانقلاب ورأت فيه تهديداً لأمنها ومصالحها، فلم تعترف بالحكومة الجديدة وعدّتها موالية لألمانيا، وفي ١٧ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) أحاط السفير البريطاني الحكومة العراقية علماً بقدوم فرقة بريطانية من الهند إلى البصرة، فوافقت الحكومة العراقية على نزولها على ألا تنزل قوات جديدة قبل مغادرة القوة الأولى، وكان نص المعاهدة يقضي بأن تستخدم بريطانيا أراضي العراق لمرور قواتها أثناء الحرب، وأن تقوم الحكومة العراقية بتقديم جميع التسهيلات لذلك، فالمعاهدة تنص على مرور القوات دون إقامتها، أما الإقامة فتعني الاحتلال العسكري، وهذا ما رفضته الحكومة العراقية.

وفي ٢٨ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) طلب السفير البريطاني من الحكومة العراقية الموافقة على نزول قوة جديدة تصل في اليوم التالي، فقررت الحكومة العراقية عدم السماح للقوة الجديدة بالنزول قبل رحيل القوة الأولى، ولكن السفارة البريطانية تجاهلت ذلك، ونزلت القوات في البصرة، وحينئذ طلب قائد القوة العراقية الآلية المحيطة بقاعدة الحبانية منع الطائرات البريطانية من التحليق في الجو، فرد القائد البريطاني طالباً سحب القوات العراقية المرابطة قرب الحبانية قبل أن يضطر إلى قصفها من الجو[1].

وفي ٢ من مايو سنة ١٩٤١م فتح الإنكليز النار على العراقيين من قاعدة الحبانية، ونشب القتال بين الطرفين، وأبرقت وزارة الخارجية العراقية إلى

(١) إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، الفصل الثاني.

سفيرها في تركيا أن يبلغ السفير الألماني في أنقرة قرار العراق بإعادة العلاقات السياسية مع ألمانيا، ورغبته الشديدة في معونتها، وأعلن العراق قطع علاقاته مع بريطانيا، واشترك متطوعون عرب إلى جانب الجيش العراقي في حربه مع بريطانيا، لأن هذه الحرب كانت حرب مصير. وأَمَلَ العراقيون أن تصلهم نجدات وأسلحة وطائرات من ألمانيا، إلا أن مساعدات ألمانيا لم تصل بسرعة بسبب ظروف الحرب، ولمنع تركيا مرور الأسلحة من أراضيها إلى العراق. ولكن وصول النجدات الإنكليزية قد توالت إلى العراق، عن طريق البصرة وفلسطين والأردن، والمساعدة الألمانية لم تصل بعد، فانتصر الجيش الإنكليزي بعد حرب دامت شهراً كاملاً، وساعده في ذلك فرقة من الجيش الأردني بقيادة الجنرال جون كلوب باشا وفصيل يهودي أيضاً. وعاد الوصي السابق عبد الإله من عمان، وهرب الكيلاني وأنصاره إلى ألمانيا. وتشكلت حكومة جديدة بزعامة نوري السعيد، الذي عمل على تصفية العناصر الوطنية، فأعدم الكثيرين من الشباب والضباط دون محاكمة، وخضع العراق لوطأة احتلال شديدة وأصبحت أراضيه كلها مفتوحة للجيوش الإنكليزية. وكانت سنوات الحرب كلها سنوات إرهاب وظلم على الشعب العراقي فزج بالأحرار إلى السجون، وكان كل من أيد الثورة أو تعاطف معها يلقى في السجن دون محاكمة، وقد بقوا في السجن مدة الحرب. وأصبحت البلاد كلها خاضعة للنفوذ الإنكليزي، وقضي على الضباط الأحرار، وبرز أنصار بريطانيا وعملاؤها في العراق وتحكموا في مقدرات البلاد التي أخضعوها للنفوذ الإنكليزي[1].

(١) إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، الفصل الثالث.

والحقيقة أن ثورة رشيد عالي الكيلاني كانت حركة وطنية تهدف إلى تخليص العراق من براثن الاستعمار البريطاني وتعمل على استقلاله.

عودة الوصي عبد الإله إلى العراق:

شهد العراق بعد الحرب العالمية الثانية توالي عدد من الوزارات على الحكم، وكانت هذه الوزارات تتألف في الغالب من جماعة من الساسة المحترفين، ومن أصحاب الأراضي الواسعة وكبار التجار، ولم تكن الحكومة في معظم الأحيان خاضعة لسيطرة مجلس النواب، بل كانت الحكومة على العكس من ذلك هي التي «تصنع» مجلس النواب، إذ تعمل الترشيحات لعضوية المجلس بحيث تشمل هذه الترشيحات أسماء رؤساء الوزارات السابقين جميعهم، الوزراء الذين تولوا الوزارة أكثر من مرتين جميعاً، وأصحاب الحرف الحرة ورؤساء القبائل، وتبلغ نسبة هؤلاء في المجالس النيابية ٦٠ ٪ من أعضائها. أما باقي الأعضاء فيتوقف أمرهم في الغالب على إدارة الوزارة الموجودة في الحكم. ولكن هذا الوضع لم يمنع الراغبين في شق طريقهم إلى المجلس من ترشيح أنفسهم، كما أنه ليس من عائق في وجه تكوين الأحزاب السياسية واشتراك بعض ممثليها في الانتخابات[1].

وعلى العموم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء، رأت بريطانيا والوصي عبد الإله أن يخفف من القسوة على الشعب، ويمنحه نوعاً

(١) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حركة التحرر العراقية لعام ١٩٤١، بغداد ١٩٨٥.

من الحرية بعد مدة قاسية من الكبت، فأعلن الوصي عبد الإله عن عزم الحكومة العراقية على إطلاق الحريات العامة والسماح بتأليف الأحزاب، والجمعيات السياسية، والسير بسياسة البلاد على أسس ديمقراطية صحيحة. وعلى الإثر ظهرت بعض الأحزاب الجديدة من أهمها: حزب الاستقلال، وحزب الأحرار، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الشعب، وحزب الاتحاد الوطني، ودعا معظمها إلى الوحدة في شكل اتحاد عربي، واتفقت معظمها على التأكيد على ضرورة الإصلاح الزراعي، والعمالي، والاجتماعي، وكان بعضها ضد الشيوعية (الاستقلال والأحرار). وكانت هناك أحزاب أخرى ممنوعة (حزب التحرير الوطني) وهو حزب شيوعي، وحزب البعث الاشترايك. ولكن هذه الأحزاب جميعها ذابت أمام طريقة الحكم العراقي الذي يسيطر عليه الوصي عبد الإله، ونوري السعيد في معظم الأحيان.

وشارك العراق في تأسيس الجامعة العربية، وأصبح عضواً فيها، كما عقد معاهدة مع الأردن ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م) رغم اعتراض الشعب عليها ممثلاً في الأحزاب، وأصبحت هذه المعاهدة نواة الاتحاد الهاشمي الذي أسس فيما بعد، كما عقد معاهدة صداقة مع تركيا في العام نفسه انتقدتها القوى الوطنية. وأخيراً -ونظراً لاستقلال سوريا ولبنان وتحررهما من التبعية الأجنبية- رغب العراق في تعديل المعاهدة بينه وبين بريطانيا، فجرت مفاوضات بينهما منذ عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)، واستمرت في العام الذي تلا ذلك وانتهت بتوقيع معاهدة بورتسموث في ٢ من ذي الحجة ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م، والتي تنص على التحالف الدفاعي إذا تعرضت إحداهما إلى الخطر، وأن تلغى المعاهدات السابقة جميعاً، ويوافق العراق

فيها على تقديم التسهيلات للجيوش البريطانية على أرضه، وعلى إقامة قواعد جوية تساعد على الدفاع وعلى حفظ الأمن الدولي، وتكون نفقة القوات التي تحمي قاعدتي الحبانية والشعبية الجويتين على عاتق الحكومة العراقية. ومدة هذه المعاهدة عشرون سنة. وتسمى أحياناً معاهدة صالح (جبر-بيفن)[1].

من الوثبة إلى الانتفاضة فالثورة:

وقد هب الشعب العراقي كافةً عندما تلقى الخبر بتوقيع المعاهدة، فقامت المظاهرات، واصطدم الشعب بالشرطة، ووقع الكثير من القتلى والجرحى، مما اضطر الوصي أن يصدر بياناً بإلغاء المعاهدة، وأنه لن يبرم أي اتفاق إلا بعد عرضه على ممثلي الشعب، واضطر رئيس الوزراة صالح جبر الذي وقع على المعاهدة إلى الاستقالة. وشكل محمد الصدر وزارة جديدة ألغت المعاهدة التي في السنة ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م)، وظلت معاهدة ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) سارية المفعول.

وازدادت نقمة الشعب وغليانه بشأن حرب فلسطين التي اشترك فيها الجيش العراقي، وكثرت المعارضة لدور الجيش العراقي ومؤازرته للجيش الأردني، فعمدت الحكومة إلى حل الأحزاب وإغلاق مكاتبها، وكانت الطريقة في الحكم قاسية تسحق الحريات والمعارضة، ومع ذلك استمر الشعب في القيام بدوره في معارضة الحكومة، واغتنام كل فرصة سانحة للتعبير عن شعوره، فهب الشعب العراقي في انتفاضته العارمة في العام

(١) Khadduri, M. Op. Cit. P.245-250.

١٣٧١هـ (١٩٥١م) متأثراً بالأحداث الدولية (حركة مصدق وتأميم النفط في إيران)، وكانت مطالبة الشعب بهدف تعديل قانون الانتخاب، وإصلاح أحوال الشعب، والسير على أسس ديمقراطية صحيحة في الحكم. ولكن الحكومة استخدمت الجيش أول مرة للقضاء على هذه الانتفاضة وزجت بالأحرار في السجون[١].

عهد فيصل الثاني:

وفي عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) توج فيصل الثاني ملكاً على البلاد، فلم تستفد البلاد شيئاً من التغيير السياسي؛ لأن خاله الوصي عبد الإله ونورياً السعيد ظلا يحركان الأحداث ويوجهانها كما كانا من قبل، فلم يكن للملك فيصل أي دور للتأثير أو لإحداث تغيير سياسي وفق أهداف الشعب ومتطلباته.

ولجأ رئيس الوزراء نوري السعيد في عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) إلى التضييق على الحريات مرة أخرى، فأغلق الأحزاب والجمعيات والنوادي السياسية وكمم الأفواه، وزاد من قبضته على الشعب تمهيداً لعقد حلف بغداد، ونجح حقاً في توقيع حلف بغداد عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٥م) والذي وقعته كل من تركيا، والعراق، وإيران، وبريطانيا، وكانت الولايات المتحدة عضواً مراقباً، وهي التي عملت على تكوينه في سلسلة الأحلاف التي يطوق بها الغرب دولة الاتحاد السوفيتي، ورفضت بقية الدول العربية الدخول في الحلف. وكان الحلف يهدف في الواقع إلى حماية المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي. واستغل نوري السعيد هذا الحلف في

(١) د. إسماعيل ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية، الفصل الثاني.

القضاء على خصومه السياسيين وقمع الحركة الوطنية في العراق تحت ستار مكافحة الشيوعية.

وإزاء موقف نوري السعيد المتخاذل المعادي لمصر إبان العدوان الثلاثي في عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م)، اتحدت الأحزاب العراقية جميعها في جبهة وطنية (حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي، الجبهة الشعبية، الحزب الشيوعي، حزب البعث العربي الاشتركي) وقررت اتباع نظام العمل السري. كما أخذت النقمة تزداد في الجيش وفي صفوف الضباط الوطنيين، ولا سيما بعد نكبة فلسطين، فبدأت نواة اللجان الثورية تتكون في الجيش منذ عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م). وقد كان لهذه اللجان صلة بالجبهة الوطنية. وكان تطور الأحداث في الشرق العربي يقيم الكثير من التناقض بين سياسة الحكام في العراق وبين حكام باقي دول المنطقة.

وقد بلغت نقمة الشعب أوجها في عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) إثر قيام الوحدة بين مصر وسوريا وتكوين دولة الجمهورية العربية المتحدة، فحاولت حكومة نوري السعيد امتصاص نقمة الشعب العراقي وتطويق ذلك الحدث، وتخفيف أثره بإيجاد اتحاد بين العراق والأردن، إلا أن هذه المناورة في امتصاص النقمة المتزايدة أخذت تتزايد يوماً بعد يوم حتى انفجرت في ثورة ٢٧ من ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١٤ تموز ١٩٥٨م) عندما تحرك الجيش العراقي لنجدة الأردن بسبب أحداث لبنان في ذلك العام، فاتجهت قوات الجيش إلى بغداد واستولت على دار الإذاعة وهب الشعب كافة للقضاء على أعوان نوري السعيد، فأنهت هذه الثورة الحكم الملكي في العراق، وقتل الملك

والوصي ونوري السعيد وعدد آخر من الوزراء وقادة الجيش. وأعلن عن قيام النظام الجمهوري. وأصبح عبد الكريم قاسم رئيساً للحكومة وقائداً عاماً للجيش وعين نائبه عبد السلام عارف وزيراً للداخلية[1].

وتحرر العراق من آخر روابطه مع إنكلترا ومع الغرب والقواعد العسكرية وحلف بغداد، وعمل قادة العهد الجمهوري على الاتصال بالجمهورية العربية المتحدة لإقامة حلف دفاعي معها، والاشتراك في دولة الوحدة، ولكن عبد الكريم قاسم كان يعمل على الانفراد بالسلطة، وقد استطاع إبعاد زميله عبد السلام عارف عن الحكم، وبقي يحكم البلاد خمس سنين حكماً فردياً مطلقاً تميزت أيام حكمه بالأعمال العمرانية، وتطبيق الإصلاح الزراعي وضرب كبار الملاك، وعدم الاعتماد على جماعة معينة، فبعد أن اعتمد على الشيوعيين عاد فتنكر لهم ثم نكل بالذين ينادون، وسمح للأحزاب بالنشاط، ثم منعها حسب أهوائه، كما كان متردداً في سياسته مع الأكراد، فبعد أن أعطاهم الامتيازات عاد فاصطدم بهم مما أدى إلى قيام الثورة الكردية منذ عام ١٣٨١هـ (١٩٦١م).

وتميزت سياسته الخارجية بأزمات عدة مع الدول العربية خاصة، كان من بينها الأزمة التي أثارها مع الكويت عند استقلاله، فقد اعترف بهذا الاستقلال في ٤ من محرم ١٣٨١، ثم عاد بعد خمسة أيام فطالب بضم الكويت إلى العراق فوراً، وإلحاقه بلواء البصرة وهدد باحتلاله. وقد أثار ذلك أزمة دولية رفعت إلى مجلس الأمن واستدعت نزول القوات البريطانية

(١) Khaddiri, M. Republican Iraq, P.50-59. د. فاضل حسين: سقوط النظام الملكي في العراق، ص٥٣.

في الكويت، ولكن مجلس الجامعة العربية قرر بعد أسبوعين (٢٥ من محرم ١٣٨١ - يوليو ١٩٦١م) بالمطالبة بسحب القوات البريطانية وإحلال دعم عسكري عربي محلها ومطالبة العراق باتباع الطرق السلمية في علاقته مع الكويت، وتأييد عضويته للجامعة العربية وللأمم المتحدة، وقد عزلت هذه الأزمة العراق عن باقي الدول العربية، خاصة بعد انسحاب عبد الكريم قاسم من الجامعة العربية[١].

أدت هذه العزلة الخارجية مع اتباع الدكتاتورية في الداخل إلى قيام انقلاب أطاح بعبد الكريم قاسم في ١٤ من رمضان ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م). وتسلم الحكم من بعده زميله عبد السلام عارف بالتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي، ولكنه ما لبث أن تخلص من هذا الحزب بعد ثمانية أشهر من الحكم واستمر في الرئاسة حتى سقطت به الطائرة في البصرة في ذي الحجة من عام ١٣٨٥، فتسلم رئاسة الجمهورية أخوه عبد الرحمن عارف الذي استمر في الحكم حتى قام ضده عبد الرزاق النايف مدة أحد عشر يوماً فقط، ثم استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي أن يقوم بانقلاب عسكري عليه منتصف عام ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م)، وتسلم الحزب حكم البلاد وصارت رئاسة الجمهورية للفريق أحمد حسن البكر. وفي عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) تنازل عن رئاسة الجمهورية وخلفه الرئيس صدام حسين. ويسير العراق في خطة تنمية متكاملة للسير بالبلاد نحو طريق أفضل حسب رأي الحزب الحاكم[٢].

(١) د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، ١٩٤٥-١٩٧١، ص٨٧-٩٨.
(٢) د. صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، ص٢٧١-٢٧٥.

وأهم المشكلات التي واجهت العراق في هذه الآونة هي المشكلة الكردية، وهذه المشكلة قديمة، ثارت أكثر من مرة في العهد الملكي، وأخمدت حركاتها. وأصحابها أكراد مسلمون سنيون يبلغون ١٦٪ من سكان العراق، وعددهم أكثر قليلاً من مليونين، ويسكنون المنطقة الجبلية الشمالية الشرقية، ويرغبون في تحقيق نوع من الاستقلال الذاتي، وكان الإنكليز هم الذين استقدموا أعداداً منهم من تركيا بعد ضربهم هناك فزاد عددهم وبرز بينهم الملا مصطفى البرزاني، وقد ثار الأكراد في عهد عبد الكريم قاسم بقيادة الملا مصطفى البرزاني، واستنزفت الأعمال العسكرية بين الأكراد والجيش العراقي الكثير من الضحايا والنفقات، وقد انتهت الثورة باتفاق في اليوم الثاني من مطلع عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، وقد أعطى هذا الاتفاق الأكراد عدداً من المناصب الوزارية وجعل منهم نائب لرئيس الجمهورية، وأعطوا إدارة ذاتية في مناطقهم، إلا أن الأكراد عادوا إلى الثورة مع زيادة الدعوة إلى العربية إذ يرون فيها تهديداً لهم وإذابة لشخصيتهم، الأمر الذي دعاهم إلى إظهار شخصيتهم ومحاولة التأكيد عليها، وقد استغلت الدول الأجنبية هذا الجانب فكانت تحركهم ضد إيران من العراق ومن إيران ضد العراق وهكذا، وعندما التقى الرئيس صدام حسين بالشاه رضا بهلوي في الجزائر عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) اتفقا على حل مشكلة شط العرب، وتنازل العراق عن بعض مطالبه مقابل كف إيران عن مساعدتها للأكراد لإضعاف شأن حركتهم، وقد توقفت الثورة نهائياً وخرج الملا مصطفى البرزاني وذهب إلى أمريكا وظل هناك حتى توفي في عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م). وواجه العراق في عهد الرئيس صدام حسين أزمات كثيرة منها

حرب إيران التي استمرت ثماني سنوات واحتلال الكويت في عام ١٩٩٠م وما نتج عنها من حرب الخليج وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية على العراق[١].

(١) محمود الدرة، المسألة الكردية، بيروت ١٩٦٣ .